

Distr.: General
24 January 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل

السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر

الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من اتحاد تنظيم الأسرة في أمريكا، وهو منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.9/2014/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

040214 030214 14-21672X (A)



البيان

إدماج فرص الحصول الشامل على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

انعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤ وكان علامة فارقة من ناحية التصدي لمسائل السكان والتنمية من منظور حقوق الإنسان وتحسين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في كافة أنحاء العالم. وتعهد ما مجموعه ١٧٩ بلدا، ضمن أمور أخرى، بتخفيض وفيات الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين فرص حصول الناس على خدمات تنظيم الأسرة. ورغم أن أيًا من الأهداف الإنمائية للألفية لم يتضمن ذكراً صريحاً للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، أُدمجت بعض العناصر في إطار الهدف ٥ (وفيات الأمهات) والهدف ٦ (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى).

واليوم، وبعد قرابة عشرين عاماً، يجري استعراض برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي. وسوف تكون السنتان المقبلتان حاسمتين في تعزيز عملية المؤتمر لما بعد عام ٢٠١٤، وضمان إدماج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبرغم التقدم المحرز في بعض المجالات، تظهر السنوات العشر الماضية أن قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تحتاج إلى أن تُعالج في جملتها وبشكل شامل ونهج متكامل.

وباعتبارنا منظمة غير حكومية تعمل في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في أفريقيا وآسيا وأوروبا، ندعو إلى إدماج فرص الحصول الشامل على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كأساس لا غنى عنه للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وتشمل فرص الحصول الشامل على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الحصول على المعلومات والخدمات. وتحيل المعلومات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية إلى المحتوى الذي يتاح للشباب والنساء والفئات المهمشة ويقدم لهم خصيصاً من أجل تزويدهم بالمعلومات الشاملة والسليمة المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية، وزيادة قدرتهم على اكتساب سبيل الحصول على الخدمات واستيفاء احتياجاتهم الخاصة من المعلومات. وتتعامل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مع مسائل الوقاية من المشاكل الصحية الجنسية والإنجابية البدنية والنفسية وتشخيصها ومعالجتها وإدارتها؛ وتوفير المعلومات والدعم والمشورة والرعاية الصحية لجميع الناس، بمن فيهم غير النشطين جنسياً والشباب وغير المتزوجين والمتزوجين.

وينطوي التعريف السابق على الجوانب التالية:

(أ) تغطي التوعية الشاملة بالأمور الجنسية نطاقا واسعا من المسائل المتعلقة بالأمور الجنسية في جوانبها البدنية والبيولوجية فضلا عن الجوانب العاطفية والاجتماعية. وهي تقرر وتقبل بالناس جميعا كبشر ذوي احتياجات جنسية وتُعنى بأكثر من مجرد منع الإصابة بالمرض أو الحيلولة دون حدوث الحمل. ولا بد أن تُواءم برامج التوعية الشاملة بالأمور الجنسية مع المستوى العمري ومرحلة النمو للفئة المستهدفة؛

(ب) يكتسي إدماج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في النظام الصحي أهمية أساسية من أجل تحسين فرص الحصول على هذه الحقوق. ويقدم جزء من الخدمات الضرورية عن طريق النظام الصحي ومنها: الرعاية السابقة واللاحقة للولادة، وتوفير القابلات المؤهلات عند الميلاد، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة، والرعاية الشاملة للإجهاض، وخدمات تنظيم الأسرة وعلاج الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والوقاية منها. وبغية تحسين فرص الحصول على هذه الخدمات لا بد أن يولى اهتمام خاص للشباب والمرأة والقرناء غير المتزوجين، والشباب ذوي الإعاقة، وفقراء الريف، والسكان المسنين والفئات المهمشة؛

(ج) تتمثل الخدمات الصديقة للشباب في الخدمات القادرة على اجتذابهم والتجاوب مع احتياجاتهم والنجاح في المحافظة على مواصلة حصولهم على الرعاية. ولا بد أن تكون هذه الخدمات شاملة وذات صلة باحتياجات المراهقين وأن تتضمن المحافظة على السرية واحترام القدرات المنطلقة للشباب، وأن تحتفي بالتنوع وتبني نهجا إيجابيا إزاء الجنس يقوم على أساس الحقوق فيما يتصل بالصحة والحقوق الجنسية للشباب؛

(د) ينبغي أن تشمل الرعاية الشاملة للإجهاض علاج حالات الإجهاض غير المأمون وغير المكتمل، وتقديم المشورة والرعاية قبل الإجهاض وبعده، وتوفير رعاية عمليات الإجهاض المُستحثّ جراحيا وطبيا. ويتعين موازنة القوانين والسياسات الوطنية من أجل وضع حد لمشاكل الصحة العامة التي تتسبب فيها حالات الإجهاض غير المأمون عن طريق تحسين فرص الحصول على موانع الحمل، بما في ذلك للشباب؛

(هـ) يكتسي الدمج بين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وبين برامج فيروس نقص المناعة البشرية أهمية لأن ضعف النتائج في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يسهمان في كثير من المسببات الجذرية للمشاكل، مثل ضعف الحصول على المعلومات وموانع الحمل، وعدم المساواة بين الجنسين، والوصم والأعراف والممارسات الثقافية الضارة. وإذا ما جرى الاستثمار في توفير سُبل الحصول على المعلومات والخدمات الشاملة المتصلة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، أمكن الوقاية من فيروس نقص

المناعة البشرية والمعالجة منه، وتحسين الحالة العامة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تخفيض انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والحمل العارض ومعدلات وفيات الأمهات.

إن ضيق فرص الحصول على موانع الحمل وعدم وجودها في متناول الناس، عنصرا رئيسيا يسهمان في ضعف مؤشرات صحة الأمهات. ويصدق ذلك على وجه الخصوص بالنسبة للشباب، إضافة إلى الشباب من ذوي الإعاقة وفقراء الريف والفئات المهمشة. وعن طريق الاستثمار في توفير خدمات تنظيم الأسرة وخاصة الاستثمار في الأساليب طويلة الأجل، سيتمكن تقليل حالات الحمل العارض ومعدلات وفيات الأمهات وحالات الإجهاض غير المأمون على الصعيد العالمي. وسيكون بالمستطاع أيضا تدبّر شؤون سكان العالم الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حفز النمو الاقتصادي والاجتماعي.